



Liberté - Égalité - Fraternité  
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

DIRECTION GÉNÉRALE DE L'ADMINISTRATION  
ET DE LA MODERNISATION

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES

Sous-direction de la Formation et des Concours

Bureau des concours et examens professionnels  
RH4B

**CONCOURS EXTERNE ET INTERNE POUR L'ACCES A L'EMPLOI DE  
SECRÉTAIRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES  
(CADRE D'ORIENT)  
AU TITRE DE L'ANNÉE 2012**

---

**ÉPREUVES ÉCRITES D'ADMISSIBILITÉ**

8 septembre – 14 septembre 2011

**ARABE LITTÉRAL**

Durée totale de l'épreuve : 3 heures.

Coefficient : 2.

Toute note inférieure à 10 sur 20 est éliminatoire.

Barème de notation des 3 épreuves : QCM 4 points, fiche 10 points, note 6 points.

**– QUESTIONNAIRE A CHOIX MULTIPLES –**

*Réponse à un questionnaire à choix multiples portant sur la grammaire, les structures et les usages de l'arabe littéral. – Durée : 30 minutes.*

Ce dossier comporte 3 pages (page de garde non comprise).

\*  
\* \*

**SUJET :**

Compléter la grille de réponse distribuée séparément, une seule réponse par question.



## Q.C.M – Arabe

اختر الجواب الصحيح :

1. دارت الأسئلة ..... ذهنه.
  1. على 2. حول 3. في
2. خرج ..... عصا الطاعة.
  1. من 2. على 3. فوق
3. دارت الخمرة ..... رؤوسهم.
  1. فوق 2. حول 3. في
4. الصديق ..... الضيق.
  1. قرب 2. من 3. عند
5. قال الوزير ..... البلد بخير.
  1. أن 2. أن 3. إن
6. دخل عليها ..... حين غرة.
  1. في 2. على 3. ب
7. لا أدري ..... أفعل.
  1. من 2. التي 3. ما
8. .... يزرع الريح يجني العاصفة.
  1. ما 2. هو 3. من
9. على درجة عالية ..... الدقة.
  1. العلو 2. فوق 3. من

10. فمن الممكن ألا أقول كل شيء أفكر به و لكنني بالنهاية..... بكل شيء أقوله.

1. أقول 2. أفكر 3. أصمت

11..... حاجبية غاضباً.

1. قضب 2. فرج 3. فتح

12. جعل الرجل يمشي ..... في الشارع.

1. متسكع 2. صائحاً 3. متسول

13. يلبس جبة ..... لونها.

1. جميل 2. فاقعاً 3. مزركش

14. هو أعلاهم .....

1. علو 2. مقاماً 3. علم

15..... من الاسم من الانتماء

1. عاري 2. عار 3. خالي

16. رجع ..... خفي حينئذ.

1. بـ 2. على 3. في

17. لا ..... دهرك إلا غير مكرث ما دام يصحب فيه روحك البدن

1. تلقى 2. تلق 3. تلاقي

18. إنني رأيت ..... نجماً والشمس والقمر.

1. أحد عشرة 2. أحد عشر 3. إحدى عشرة

19. بسم الأب والابن والروح .....

1. الناصرة 2. القاهرة 3. القدس

20. صرح ..... رسمي.

1. لافظ 2. صارخ 3. ناطق

21. على ..... أهل العزم تأتي العزائم .

1. صحن 2. قدر 3 مائدة

22. .... عقيرته بالصراخ.

1. عقر 2. رفع 3. جرح

23. ليس كل ما ..... ذهباً.

1. يذهب 2. يلمع 3. يرر

24. إن المعتزلة حركة .....

1. قومية 2. شعبية 3. فكرية

25. ضحك ..... الذقون.

1. تحت 2. بين 3. على

26. إن تنظر .....

1. تشاهد 2. ترَ 3. تراقب

27. وضع العصي ..... العجلات.

1. عصيا 2. في 3. قرب

28. الحوار ..... أرضية مشتعلة.

1. تحت 2. قرب 3. على

29. أعطى ..... الأخضر.

1. النار 2. البطاقة 3. الضوء

30. نبج الكلب والكلاب .....

1. ينبحوا 2. ينبحون 3. تنبح





MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

DIRECTION GÉNÉRALE DE L'ADMINISTRATION  
ET DE LA MODERNISATION

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES

Sous-direction de la Formation et des Concours

Bureau des concours et examens professionnels  
RH4B

**CONCOURS EXTERNE ET INTERNE POUR L'ACCÈS À L'EMPLOI DE  
SECRETARE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES  
(CADRE D'ORIENT)  
AU TITRE DE L'ANNÉE 2012**

---

**ÉPREUVES ÉCRITES D'ADMISSIBILITÉ**

8 septembre – 14 septembre 2011

**ARABE LITTÉRAL**

Durée totale de l'épreuve : 3 heures.

Coefficient : 2.

Toute note inférieure à 10 sur 20 est éliminatoire.

Barème de notation des 3 épreuves : QCM 4 points, fiche 10 points, note 6 points.

— **FICHE DE SYNTHÈSE EN FRANÇAIS** —

*Rédaction en français d'une fiche de synthèse (350 mots avec une tolérance de plus ou moins 10%) à partir de documents en arabe littéral. – Durée (note et fiche de synthèse) : 2 heures 30 minutes.*

Ce dossier comporte 6 pages (page de garde non comprise).

\*  
\* \*

**SUJET** : A partir des documents ci-joints, rédigez en français une fiche de synthèse résumant la pensée des auteurs sur le devenir de la Syrie et de la région suite à la révolution.



## الأسد والخطاب الثالث: مخاض شكلي أم انحناء أمام العاصفة؟

صبحي حنيدي - القدس العربي 2011-06-23

حين يخرج بشار الأسد عن نصوص خطباته المكتوبة، فيلجأ إلى الارتجال بدل التلاوة، فإنه لا يستفيض في بواطن خافية أو غامضة أو مدعاة شرح إضافي في واقع الأمر، بل يكشف النقاب عن تفاصيل جرى تغييبها عن سابق قصد، لأسباب شتى، قد تأتي في طبيعتها رغبته في إحداث تأثير دراماتيكي خاص، أو ممارسة الدعاية والمزاح، أو إطلاق واحدة من ضحكاته التي صارت شهيرة الآن، على نطاق دولي والحق يُقال. في عبارة أخرى، إنه يتجلى حقاً، في مستوى شفاهي يتيح فرصة أفضل للتعرف على أفكاره، أو إعادة قراءة النصّ على نحو أوضح، وقد يحدث - مراراً في الواقع، ولعلها القاعدة وليس الاستثناء - أن تتقلب زلة لسان هنا، أو صياغة متسرّعة هناك، إلى مفاتيح جازمة تفسّر الخطاب من الألف إلى الياء.

وهكذا، في حال الخروج عن النصّ، يكشف الأسد الكثير من الأفكار الأقرب إلى دخيلة نفسه، والتي أوعز لكتّاب خطبه أن لا يدرجها في النصّ المكتوب، أو هي مدرجة بالفعل ولكن الصياغات الارتجالية تكسبها معنى مختلفاً، في كثير أو قليل، وحمّال دلالات إضافية في كلّ حال. لعلّ المثال الأشهر هو فاصل الارتجال الذي شهده خطاب صيف 2006، وانطوى على الغمز من قناة 'أشباه الرجال'، المصري حسني مبارك والسعودي عبد الله بن عبد العزيز وآخرين، دون أن يتجاسر الغامز على تسميتهم؛ وكيف سارع الأسد، بعد أقلّ من سنتين، إلى زيارة أولئك الأشباه خلال قمة الكويت الاقتصادية، فتبادل معهم المصافحة والعناق والقبلات، معيداً إليهم صفة الرجولة كما للمرء أن يتخيّل.

ما يعني هذه السطور هو ذلك الطراز من الارتجال التي تخصّ مسألة الإصلاح، والتي أعاد الأسد ارتجال الحديث عن بعضها خلال خطابه الثالث قبل أيام، في مدرج جامعة دمشق، على نحو يذكر بخطابه أمام ما يُسمّى 'مجلس الشعب'، في تموز (يوليو) 2007، أثناء أداء القسم لدورة رئاسية ثانية. آنذاك أفصح الأسد عن جملة أفكار، وأماط اللثام عن جملة أخرى من الحقائق، بينها أنه لم يجد الوقت الكافي للتعرّغ للإصلاحات الداخلية (حتى تلك الإدارية والاقتصادية الأثيرة على قلبه، التي كان حتى وقت قريب يردد أنّ لها عنده الأولوية على الإصلاح السياسي). ولقد قال، مرتجلاً بالطبع (وننقل عن النصّ الرسمي كما نشرته وكالة الأنباء السورية، سانا، بالحرف وبعلامات الوقف ذاتها): 'لم يكن لدينا الوقت حتى لمناقشة أية فكرة لا بالنسبة لقانون الأحزاب ولا لغيرها.. وحتى في مرحلة من المراحل.. حتى الأولوية كانت الاقتصاد.. لم يكن لدينا الوقت لمتابعة الوضع الاقتصادي.. كنا نخوض معركة مصيرية.. وكان لا بد من أن ننجح في هذه المعركة.. لم يكن هناك خيار أمامنا!'

وتوجّب أن نعرف، بذلك، أنّ أيّ إصلاح لن يرى النور في ما تبقى من أشهر العام، رغم أنه يدشن الولاية الثانية: 'طبعاً هذا العام أيضاً.. عام 2007.. هو عام مصيري.. نحن طبعاً في النصف الثاني وبقي منه بضعة أشهر.. هذا العام وربما أشهر من هذا العام ستحدد مصير ومستقبل المنطقة وربما العالم كله'. عرفنا، كذلك، أنّ الرئاسة ستكون منشغلة بما هو مصيري، والإصلاح استطراداً مسائل هامشية ولا تُصنّف في أيّ مستوى مصيري. بل لقد اتضح، كذلك، أنّ أيّ توقيت إصلاحي هو رهن بعلم الغيب، ما دامت الإصلاحات - مجتمعة أو متفرّقة، ذات أولوية أولى أو خامسة أو عاشر، ستان... - مرتبطة بمعارك النظام الخارجية، وما هو أبعد (الترتيب الرئاسي سار هكذا: 'نحن لسنا منعزلين.. ولا نعيش في جزيرة.. نحن نتأثر بكل ما حولنا.. نتأثر بالعراق ونتأثر بلبنان ونتأثر بفلسطين.. وبأشياء أخرى.. ربما تكون أبعد').

هل أن أوان 'الإصلاح'، في اليوم المئة من عمر الانتفاضة السورية، بعد سقوط أكثر من 1500 شهيد، وإصابة أكثر من 6000 جريح، ونزوح 11 ألف مواطن إلى تركيا أو لبنان، واعتقال الآلاف؟ ارتجال خطاب مدرج جامعة دمشق تقول نعم، بل هي لا تشير أبداً إلى تأثير النظام بالعراق ولبنان وفلسطين، وبقدرة قادر تطمئن السوريين إلى أنه لا يوجد من يعارض الإصلاح! قال الأسد: 'أنا شخصياً لم ألتق بشخص في الدولة يعارض الإصلاح والكل متحمس للإصلاح.. المشكلة هي أي إصلاح نريد.. ما هي التفاصيل! المشكلة الأخرى هي أن البعض يريد أو يتوقع بأن القانون يصدر والرئيس يوقع هذا القانون، القضية سهلة. هل ممكن أن يحصل هذا الشيء؟ طبعاً.. هل يؤدي هذا الشيء لنتائج إيجابية ويحقق المصلحة العامة؟ ربما'. كذلك: 'عندما أقول ربما يعني الاحتمالات واردة.. لا نستطيع أن نقوم بعمل مفصلي وبعملية إصلاح كاملة بعد خمسين عاماً من شكل سياسي معين أن ننقل من خلال قفزة في المجهول!'

والحال أنّ هذه 'الدويخة' الجديدة تتابع ما دأب عليه الأسد في دويخات سابقة وقع الشعب السوري ضحية لها، منذ خطاب القسم الأوّل سنة 2000، حين أعلن وريث حافظ الأسد أنه لا يملك عصا سحرية؛ مروراً بخطاب القسم الثاني، حين اعترف

بأن الظروف السياسية والضعف والاضغوطات، ومعها 'الفوضى العارمة'، هي التي غيرت أولوياتنا وبات همتنا الأول هو الحفاظ على الأمن والأمان؛ وصولاً، بالطبع، إلى حيرته على مدرج جامعة دمشق، وبين وجود مجلس الشعب أم غيابه؟ تعديل بعض الدستور، أو كله؟ قانون انتخاب لدائرة صغرى أم متوسطة أم كبرى؟ وقانون أحزاب يمنع تحويل سورية إلى 'كرة يُلعب بها'، أم قانون يجعلها لاعباً؟ وتداول وطنياً خلال شهر أو شهرين؟ عبر مئة شخص، أم أقل؟ مَنْ يشارك بالحوار، وما هي المعايير، وكيف نضع المحاور، ومَنْ يشارك في كلِّ محور من المحاور؟ وأخيراً، كيف القيام بكلِّ هذه الخطوات، تحت ضغط المؤامرة، والمندسين، والمخربين، والإمارات الإسلامية، والتكفيريين، والفارين من وجه العدالة، والجرائم، و... عربات الدفع الرباعي!

وبمعزل عن مقدار التفكك في موضوعاتها، وانعدام الترابط بين مفرداتها، فإنَّ هذه الحزمة من الارتجالات يمكن أن تصلح مادة لاستقراء الخط الراهن من تفكير النظام، وعلى مستوى الحلقة الأضيق التي تدير القرار الأعلى تحديداً؛ إذ يلوح عندها أنَّ الحزمة تمهد لسلسلة انحناءات أمام العاصفة، وسلسلة ترتيبات تتيح تكيف النظام أمام المتغيرات، ومعها، بدل السعي إلى اعتبارها عابرة مؤقتة يصحَّ فيها الخيار الأمني وحده. وسواء كانت زلة لسان، أم نطق بها عن سابق وعي وقصد، فإنَّ محض إشارة الأسد إلى تشكيل 'هيئة تأسيسية' تطرح دستوراً جديداً على الاستفتاء الشعبي، تعني أنَّ أحد المطالب الرئيسية للمعارضة أخذت تتسلل إلى ذهنه، فغابت عن النصِّ المكتوب، وانزلت إلى الشفاهي المرتجل.

وبين السيناريوهات التي قد تكون في صلب حسابات النظام، وضمن خياراته في المراحل الأخيرة من معركة البقاء، ذلك الذي يجبر السلطة على وضع الحلِّ الأمني جانباً، أو بصورة مؤقتة لا تلغي إمكانية العودة إليه في أي وقت. صحيح أنَّ المعارك التي يخوضها النظام ضدَّ الشعب، كلِّ يوم، واعتماداً على الهراوة والاعتقال مثل الرصاص الحي والذخيرة والحمامة، تبرهن أنَّ الخيار الأمني ما يزال هو المرجح وهو السائد. وصحيح، أيضاً، أنَّ اليد العليا تظلُّ لأبطال ماهر الأسد وكتائب 'الحرس الجمهوري' المنتخبة، وللمفارز الأمنية. صحيح، كذلك، أنَّ حديث الأسد عن بقاء الجيش حتى إشعار آخر، لأنه موجود من أجل أمن المواطنين وأمن أبنائهم كما قال، يؤكد استمرار النظام في الاعتماد على الحلِّ الأمني؛ إلا أنَّ الارتجال اللاحق يوحى بباطن تفكير السلطة أيضاً: 'نحن نرغب بالحل السياسي ونتمنى أن يعود الجيش إلى ثكناته بأقصى سرعة'. ذلك لأنَّ 'الجيش' الذي يقصده الأسد ليس كلَّ الجيش السوري، ولا نصفه أو ثلثه أو ربعه، بل هو ثلاث كتائب نخبوية التسليح والامتيازات، اختار ماهر الأسد أفرادها وصفَّ ضباطها وضباطها بعناية فائقة، وعلى أسس فئوية ومناطقية لا وطنية تجعلها أقرب إلى ميليشيا خاصة أو عصابة منظمة. وهذه الكتائب، بالتعاون الوثيق مع قطعان 'الشبيحة'، هي التي ارتكبت وترتكب الجرائم في درعا وبانياس وحمص وتل كلخ وجسر الشغور ومعرّة النعمان وخرية الجوز، وهي التي تدافع عن الحلِّ الأمني وتتعهده تنفيذه.

خشية النظام، وفي هذا يستوي الأسد وشقيقه مع غالبية ضباط الحلِّ الأمني، هي أن يؤدي فشل الحلِّ الأمني، وإطالة أمده دون جدوى ملموسة، إلى احتكاك مباشر مع الجيش السوري الفعلي، أي مع أكثر من 300 ألف مقاتل عامل، و300 ألف مقاتل احتياط، ينتشرون في طول البلاد وعرضها، ولم يتدربوا على قتال آبائهم وأبنائهم وبناتهم، أخوتهم وأخواتهم، أطفالهم وشيوخهم، المتظاهرين المسالمين الذين لا يحملون أيَّ سلاح سوى الهتاف بالوحدة الوطنية، من أجل الحرية والكرامة. وحين يتمنى الأسد أن يعود 'الجيش' إلى ثكناته، فهو في الواقع يتمنى عودة كتائب ماهر الأسد إلى ثكناتها، قبل أن تدخل في صدام مع سرايا وكتائب وأفواج وألوية وفرق الجيش السوري النظامي.

وضمن قراءة مماثلة، لا يتمنى الأسد أن يعود عناصر الأمن إلى مكاتبهم وأبنيتهم ومواقعهم أيضاً بأقصى سرعة، إلا لأنَّ تجارب 100 يوم من محاولات كسر إرادة الشعب ارتدت على تلك الأجهزة ذاتها، وربما منذ الأسبوع الأول، فلم تنكسر سوى صورتها السابقة، التي نهضت على الترهيب والقهر ودوس الكرامات والعبث بكلِّ وأيّ قانون. وعلى هذه الأجهزة، في المقام الأول، ينطبق أحد أجمل شعارات الانتفاضة: رصاصكم لم يقتل فينا إلا خوفنا منكم! وبالطبع، لا بدَّ أن يكون الحفاظ على ما تبقى من هيئة الأجهزة الأمنية، والإبقاء على بعض شوكتها القمعية، واحداً من العناصر الحاسمة في استراتيجيات تكيف النظام مع المراحل القادمة من تطوُّر الانتفاضة.

هو انحناء أمام العاصفة، إذا، تكشف على نحو غير مباشر، كما انكشف بصفة مباشرة أيضاً، في خطاب الأسد الثالث؛ ولعله، إذا صحَّ، سوف يفرض على إبعاد الخيار الأمني - العسكري مؤقتاً، وسحب المبادرة من يد ماهر الأسد (بالتراضي والاتفاق دائماً، ولا يظنُّ أحد أنَّ الأمر سيتمُّ في حلبة صراع بين الشقيقتين)، وإعادتها إلى بشار الأسد، ومعاونيه ومعاوناته (وهذا قد يفسر الظهور، بعد غياب، لأمثال وليد المعلم وبثينة شعبان). لكنه، في الآن ذاته، مخاض زائف، لولادة تعلن كلَّ الوقائع أنها ليست عقيمة ممتنعة عن الصدق والمصادقية والانفتاح والحوار، فحسب؛ بل هي منارورة جديدة يلجأ إليها نظام يلفظ أنفاسه الأخيرة، فاقد لأية قدرة على تعديل بنيته بما يديم صلاحيتها، المستعصية أصلاً على الإصلاح.

## المسألة السورية والمستقبل

ياسين الحاج صالح - الحوار المتمدن - العدد: 3374 - 23 / 5 / 2011

تتجه الأزمة السورية المرشحة للتمادي إلى التحول إلى مسألة سورية معقدة. نعني بالأزمة السورية جملة التفاعلات السياسية المترتبة على تفجر الانتفاضة الشعبية منذ أكثر من تسعة أسابيع، والمعالجة "الحموية" من جانب نظام لا يعترف بحكوميه سياسيا. أما المسألة السورية فنتاج محتمل لالتقاء ثلاثة عوامل: هذا النظام السياسي نفسه، المتطرف في قمعته وغربته على مفاهيم الدولة والسياسة الوطنية والقيم الإنسانية؛ وقضايا الأديان والمذاهب و"الطوائف" التي كانت قبل قرن ونصف وجها أساسيا للمسألة الشرقية؛ ثم احتمالات التدويل المتزايدة في منطقة من الأكثر تدويلا في العالم أصلا، "الشرق الأوسط". ويضاف إلى هذه الثلاثة تماد زمني وتعقيد مرتبط بتعدد الأطراف وتشابكها. يصعب التكهن بالمستقبل، لكن تتلامح منذ الآن نذر "صراع على سورية" واسع، إقليمي ودولي، تركي وإيراني، وأميركي وأوربي، وعربي وإسرائيلي. وسيكون من السذاجة أن نستبعد ولوج الأديان والطوائف حلبة الصراع، بينما هي منذ الآن عناصر أساسية في تشكيل المواقف، وبينما يعمل على استنفارها وإدخالها الصراع غير طرف، النظام قبل الجميع، وشركاء له هنا وهناك.

تنشأ المسألة السورية عن خطأ في الحسابات. عول النظام على إنهاء الانتفاضة بالقوة المحض. لم ينجح. ولن ينجح، إلا في مزيد من توريط نفسه بفئات يسميها حقوقيون جرائم ضد الإنسانية. وهي سياسيا حرب ضد قطاعات متسعة من المحكومين لضمان نوام حكم لا قضية له ولا مبدأ. لا يبدو أن هذه الحرب موشكة على كسر عزيمة الانتفاضة، لكن من الواضح أنها تثير اشمئزا داخليا وخارجيا واسعا. وكل يوم تتراكم في سجل النظام فئات جديدة، لا يكاد عدد الشهداء، وقد جاوز الألف (حسب معلومات يرجح أنها دون الواقع)، يرمز لها أو حتى يعطي فكرة تقريبية عنها. هناك التعامل الوحشي الحقود مع المعتقلين، وقد جاوزوا العشرة الاف، وهناك الترويع والإذلال المتعمد لأحياء وبلدات بأكملها، وهناك المقابر الجماعية التي قد تتكشف فصول أشنع لها في مقبلات الأيام.

يظهر النظام تجردا تاما من المسؤولية الإنسانية والوطنية وانعداماً صادما للحس الأخلاقي، وإمعانا في الخداع والتزوير، يفصله قبل غيره عن الواقع، ويأسره دون غيره في "الحل الحموي"، الذي لا يبعد أن يأتي عليه هذه المرة، وإن بعد كلفة رهيبه تقع على المجتمع السوري، وربما على كيان سورية.

البعد الآخر للمسألة السورية يتصل بالتكوينات الأهلية للمجتمع السوري. يجري الآن تلاعب متعمد بهذا التكوينات، وبدرجات متفاوتة من التذافي المفتر كليا للذكاء، ومن انعدام المبدأ الوطني. ويبدو أن من شأن استمرار الانتفاضة، وتيقن النظام باستحالة إخمادها، وهو ما قطع بحصوله، أن يواجه من قبل السلطات بمزيد من الممارسات التي تعبت بعصبية متزايدة بملف كانت تعبت به دوما، لكن بأعصاب هادئة.

البعد الثالث يتصل باحتمالات التدويل. مؤشرات ذلك تتكاثر منذ أسابيع، وتكتسب زخما أكبر منذ نحو أسبوع. التفاعل الدولي مع الأزمة السورية يأخذ شكل عقوبات متنوعة على مسؤولين سوريين كبارا، بمن فيهم الرئيس الذي مضى وزير بريطاني مؤخرا إلى حد ترجيح احتمال أن تصدر محكمة الجنايات الدولية أمرا باعتقاله. وبينما لا يلوح في الأفق احتمال تصعيد أشكال التدخل هذه إلى صيغة عسكرية، فإنه لا تصح الاستهانة بها كإبائر تدويل قد يكون لها ما بعدها. قد يتسبب تصاعد الضغوط الخارجية بتفجرات داخلية على مستوى النظام، وخاصة مع استمرار الانتفاضة، واستمرار مراهنه النظام على "الحل الحموي". ثم إن من شأن ظهور بؤر احتجاج نشطة في حلب والجزيرة، وهذا أمر يزداد احتمالا، أن يكون مرهقا للقوات السورية التي تُوجّه ضد هذه البؤر، وقد يتسبب بـ"فرط تمدد استراتيجي"، عالي الكلفة المادية والبشرية، وربما يتسبب في انهيار عام. أو في خروج مناطق من السيطرة المركزية. خاصة أن هذه المناطق البعيدة نسبيا قريبة من تركيا، الغاضبة من عناد السلطات السورية، والدولة العضو في الحلف الأطلسي، والتي تجمعها بسورية حدود تتجاوز 800 كم.

على أن أخطر الاحتمالات يتمثل في تلاقي الضغوط الدولية المتكثفة مع تداخل الروابط الأهلية التي لم تكن على قلب واحد، والمرشحة لمزيد من التباعد في الأيام والأسابيع المقبلة مع تزايد احتمالات التغيير السياسي. نعرف من المثال العراقي، وقبله اللبناني، أن من شأن تلاقي تدخلات خارجية مع "تخرجات داخلية" (أو تشكيلات اجتماعية مستقبلية

للتدخل، "الطوائف" بخاصة)، أن يشكل معقدات سياسية لا يسهل حلها أو الخروج منه. طوال عقود كانت سورية متدخلا خارجيا في "ساحات" حولها، لبنانية وفلسطينية وعراقية. ولقد تحولت من موضوع للصراع إلى طرف في الصراع على الشرق الأوسط، على ما سجل باتريك سيل في كتابين يفصل بينهما نحو ربع قرن. وقد كان من المفاهيم التي يحب النظام أن ينسبها لنفسه، ويداوم مساندوه على استظهارها، أنه حول سورية من ملعب إلا لالعاب. أما أن يكون ثمن ذلك إقالة السوريين من سياسة بلادهم وطردهم من ملعبهم الداخلي فلم يكن يعني جموع المداحين.

هل يحتمل اليوم أن تعود سورية موضوع تنازع إقليمي ودولي؟ هذا وراى. لقد أدار النظام أزمة وطنية تولدت عن تصليب بنيته بطريقة متصلبة جدا، حدثت خياراته هو نفسه، وفي سبيلها إلى زج البلد في أزمة تترقى باطراد إلى مسألة سورية، معقدة ومزمنة. ومن شبه المؤكد أن تقع سورية فقنت سيطرتها على نفسها إلى هذا الحد في شبكة التجاذبات الشرق أوسطية والدولية إلى حين إعادة بناء حياتها السياسية حول الداخل الوطني. هذا يأخذ وقتا. سنوات طوالا من عدم الاستقرار. أما النظام، المتسبب الأول بالأزمة الوطنية، فيكون مجرد طرف في "المسألة السورية". لقد كان دوما مجرد طرف، لكن تمكنه من السلطة العمومية أخفى هذا الواقع.

ما يقلق في هذا الاحتمال أن البلاد تتجه نحوه بعينين مفتوحتين: لا الانتفاضة يمكن أن تتوقف رغم المعالجة الحموية، ولا النظام يمكن أن يحدد عن هذه المعالجة رغم فشلها الأكيد. الواقع أن سياساته حصرت خيارات السوريين دوما بينه وبين الفوضى أو النزاع الأهلي أو التدويل، كأنه يحكم أعداء. هل يسهل الانتفاضة أن تبطل هذا الابتزاز؟ قد يكون الثمن هو الوقوع في ما نهاب. وقد تكون "المسألة السورية" ممرا إلى المستقبل.

## شبح حروب طائفية

عبد الباري عطوان - افتتاحية القدس العربي

الإشتباكات الدموية الطائفية التي وقعت يوم الجمعة الماضي في مدينة طرابلس شمال لبنان بين محتجين سنة معارضين للنظام السوري، وآخرين علويين مؤيدين له ربما تكون نموذجا مصغرا لصدامات اكبر ستقع في أكثر من بلد عربي، بداية من سورية نفسها إذا استمرت حالة الاصطفاف والتشديد الطائفي المتصاعدة في المنطقة بأسرها. من الطبيعي ان تكثر التكهنات، ومعها الاتهامات لهذا الطرف او ذاك بالوقوف خلف الصدامات، وإشعال فتيلها، فلبنان بلد الطوائف وتقسيماتها ومحاصصاتها المثبتة في الدستور والمنعكسة بشكل سافر في مؤسساته الرسمية مثل البرلمان والحكومة والوظائف الرئيسية في الدولة والمؤسسة العسكرية، ولكن الخطورة هنا تكمن في أن الفتنة الطائفية هذه إذا بدأت تعطي ثمارها على شكل صدامات ثأرية على أرضية الحقد الطائفي، ربما تشعل فتيل حروب أهلية في أكثر من بلد عربي. الانتفاضة الشعبية في سورية أظهرت وعيا مسؤولا بهذه المصيدة، وضرورة تجنبها، بكل وسيلة ممكنة، عندما حرصت على سلمية احتجاجاتها أولا، والتأكيد على الوحدة الوطنية ثانيا، والابتعاد عن التقسيمات الطائفية ثالثا، وتجسدت النقطتان الثانية والثالثة في إطلاق اسم المناضل السوري العلوي الكبير صالح العلي على احتجاجات يوم الجمعة الماضي التي انطلقت في أكثر من مدينة سورية، وسقط أثناءها أكثر من عشرين شهيدا برصاص قوات الأمن. من يزور منطقة الخليج العربي هذه الأيام يجد أن القضية الأساسية المطروحة في المجالس الخاصة هي قضية الفرز الطائفي، فأبناء الطائفة السنية يكونون حقدا على أبناء الطائفة الشيعية، وأبناء الطائفة الشيعية يجمعون صفوفهم، ويحشدون قواهم في المقابل تحسبا لأي طارئ. أحداث العراق، وطائفية الحكم الحالي، وتراجع مكانة أبناء الطائفة السنية، كلها لعبت دورا مهما في توفير الذخيرة لبعض الجهات المتطرفة سنيا للتشديد ضد الشيعة، استنادا إلى التغلغل الإيراني في العراق، وجاءت انتفاضة البحرين، التي كان معظم المشاركين فيها من أبناء الطائفة الشيعية الذين يعانون من بعض التمييز في المعاملة من قبل السلطات لتزيد بل تضاعف من حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة. طرفان يقفان بقوة على رأس هذا الاصطفاف، المملكة العربية السعودية التي تعتبر نفسها المرجعية الأساسية للطائفة السنية، وإيران التي تنصب نفسها المدافع الأول، والمسؤول عن أبناء الطائفة الشيعية في المنطقة العربية بأسرها.

بينما أرسلت السلطات السعودية أكثر من 1500 جندي بعثادهم العسكري الكامل إلى البحرين لدعم النظام في مواجهة منتفضي ميدان اللؤلؤة تحت عنوان قوات درع الجزيرة، الأمر الذي دفع العاهل البحريني لاستخدام القوة لإنهاء الاعتصام في الميدان المذكور، وقتل وجرح واعتقال العشرات في هذه العملية. انتصرت كل من إيران وحكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان للانتفاضة، وأدانت القمع الرسمي لها وما زالت. الحكومة السعودية التزمت الصمت الكامل تجاه ثورات شعبية إصلاحية مثل الثورتين السورية والليبية، ووقفت بقوة ضد الانتفاضة البحرينية، بينما أيدت إيران بقوة الثورات في تونس ومصر وليبيا ولم تحرك ساكنا تجاه الثورة الشعبية الإصلاحية في سورية، وعارضتها وانتقدت المواقف الرسمية والشعبية اللامبالية تجاه انتفاضة البحرين. المقاومة العربية تباينت مواقفها تجاه الثورات العربية أيضا، وأصيبت بطريقة أو بأخرى بفيروس الاستقطابات الطائفية في المنطقة العربية. حزب الله اللبناني لم يتردد لحظة في تأييد النظام السوري، وتبنى طروحاته بشأن المؤامرة الخارجية التي تستهدفه، بينما وقعت كل من حركتي 'حماس' و'الجهاد' الفلسطينيتين وقياداتهما المقيمة في دمشق في حرج كبير للغاية سببه أن الحركتين محسوبتان على معسكر المقاومة والممانعة، وتتلقيان دعما سياسيا وعسكريا وماليا من إيران وحماية من سورية ولكنهما كحركتين سنييتين في الأساس لا تستطيعان معارضة الانتفاضات الشعبية التي تلعب بعض الحركات الإسلامية، والأخوان المسلمون خاصة، دورا كبيرا فيها، وخاصة في سورية.

موقف حركتي 'حماس' و'الجهاد' الإسلامي صعب ولا تحسدان عليه، وقيادتهما تسير فوق خيط رفيع للغاية، ولا بد أنها تصلي ليل نهار من أجل الخروج من المأزق الذي تعيشه بانتصار هذا الطرف أو ذاك وفي أسرع وقت ممكن للتخلص من الضغوط النفسية والسياسية التي تعيش في ظلها حاليا.

حزب الله اللبناني خسر كثيرا من الثورات العربية، والسورية منها بالذات، والخسارة هنا لا تنحصر فقط في شعبيته الضخمة التي كونها بعد انتصاره الكبير والمشرف في مواجهة العدوان الإسرائيلي في تموز (يوليو) عام 2006 حيث تحل بعد أيام ذكراه الخامسة، وإنما شملت أيضا أديباته كحركة مقاومة من المفترض أن تنتصر، دون تمييز، للمطالب الإصلاحية في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من قبل قطاع عريض من أبناء الشعب السوري. ومن المؤكد أن حركات المقاومة الفلسطينية قد تكون الخاسر الثاني، لأن موقفها على الحياد وقد لا يطول، وستجد نفسها ملزمة بالوقوف في هذا المعسكر أو ذاك.

إنها حالة استقطاب طائفي مقلقة، في ظل غياب كامل لمشاريع قومية أو إسلامية تترفع عن التقسيمات الطائفية وتعزز المواطنة في ظل مجتمع مدني متحضر.

المقلق أكثر أن حالة التغول الطائفي في المنطقة تدعم بحشد كبير من القنوات التلفزيونية الطائفية تمثل طرفي المعادلة، وتمارس التحريض ليل نهار في هذا الاتجاه أو ذاك، وترصد لها عشرات الملايين من الدولارات، ومعظم هذه الملايين إما إيرانية أو خليجية.

الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد احتواء الثورات العربية وحرفها عن مسارها، وتفريغها من مضمونها لا تعارض، وهي العلمانية، مثل هذا الاستقطاب، بل تشجعه إن لم تكن تقف خلفه بطريقة أو بأخرى، وعلينا أن نتذكر أنها أول من ادخل المحاصصة الطائفية إلى المنطقة من البوابة العراقية، ومجلس الحكم في العراق على وجه الخصوص.

ما نخشاه في ظل تمترس الديكتاتوريات في الحكم، ورفضها الإصلاح الحقيقي، ولجونها إلى الحلول الأمنية، أو استعانة بعض الثورات في المقابل بالتدخل الخارجي العسكري، ان تنجرف المنطقة إلى حروب أهلية أو على أساس مناطقي تؤدي إلى المزيد من التقسيم والتفتيت.



MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

DIRECTION GÉNÉRALE DE L'ADMINISTRATION  
ET DE LA MODERNISATION

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES

Sous-direction de la Formation et des Concours

Bureau des concours et examens professionnels  
RH4B

**CONCOURS EXTERNE ET INTERNE POUR L'ACCÈS À L'EMPLOI DE  
SECRÉTAIRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES  
(CADRE D'ORIENT)  
AU TITRE DE L'ANNÉE 2012**

---

**ÉPREUVES ÉCRITES D'ADMISSIBILITÉ**

**8 septembre – 14 septembre 2011**

**ARABE LITTÉRAL**

Durée totale de l'épreuve : 3 heures.

Coefficient : 2

Toute note inférieure à 10 sur 20 est éliminatoire.

Barème de notation des 3 épreuves : QCM 4 points, fiche 10 points, note 6 points.

**– NOTE EN ARABE LITTÉRAL –**

*Rédaction en arabe littéral d'une note (350 mots avec une tolérance de plus ou moins 10%) à partir de documents ou d'informations en arabe littéral. – Durée (note et fiche de synthèse) : 2 heures 30 minutes.*

Ce dossier comporte 6 pages (page de garde non comprise).

\*  
\* \*

**SUJET** : A partir de l'article suivant, rédigez une note en arabe mettant en évidence le point de vue de l'auteur sur les conditions sociales, économiques et politiques qui ont conduit la Libye à la crise actuelle.



## مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة

الدكتور المولدي الأحمر - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 14/06/2011

يتابع العالم اليوم باهتمام بالغ وبكثير من الدهشة، مع عدم الفهم أحيانا، تطور الأحداث في ليبيا. ولعل أهم الأسئلة التي تدور الآن في أذهان أغلب المراقبين والمحللين هي التالية: لماذا تدرجت المعارضة الليبية من التظاهر السلمى ضد النظام السياسي الاستبدادي لمعمر القذافي، نحو الانخراط في حرب ضروس ضد رموز هذا النظام أفضت بسرعة إلى تدويل قضيتها؟ وكيف استطاع النظام الليبي أن يصمد كل هذا الوقت أمام انتفاضة شعبية عارمة شملت في بدايتها حتى قلب العاصمة طرابلس؟

إن الإجابة عن أي سؤال يتمحور موضوعه حول تطور الأحداث في ليبيا ليس أمرا هينا، خاصة في ظل خطاب إعلامي عالمي ومحلي طاغ يستسهل استخدام وحدات تصنيف مضللة أحيانا، مثل العشيرة والقبيلة، وهي وحدات ذهنية وجدت من سوء الحظ طريقها حتى إلى عقول الثوار ووجدانهم بوصفها قيما أخلاقية ومحددات للسلوك السياسي. لكنه من المهم أيضا أن ننتبه إلى أن مشاكل الفهم المتعلقة بخصائص الصراع على السلطة ومعادلاته في هذا البلد ازدادت في الحقيقة غموضا بسبب وجود ثلاثة عوامل رئيسة لم تكن موجودة في غيرها من الثورات العربية:

- العامل الأول هو الحضور الدولي اللافت لليبيا خلال الأربعين سنة الأخيرة على الساحة الإقليمية، وأحيانا الدولية، كقوة بترولية جاذبة للعمالة ارتبطت بها مصالح العديد من الدول. وقد غطت هذه الصورة الاقتصادية القوية للبلاد على الكثير من مشاكل المجتمع الليبي الداخلية، واختزلت علاقة ليبيا المضطربة مع العالم الخارجي في السلوك السياسي المميز والاستفزازي لمعمر القذافي على مسرح الأحداث الدولية.
- العامل الثاني هو شخصية القذافي السياسية في حد ذاتها. وهذه الشخصية لم تحتها فقط أصولها البدوية وتاريخ ليبيا السياسي، إنما أيضا قيمة الموارد المالية التي حظي بها الزعيم الصاعد إلى قمة الدولة في طريقه وعلى ذمته. فاعتمادا على هذه الثروة وعلى أيديولوجية شعبية فجّة وبدائية، قدم القذافي لليبيا للعالم على أنها بلد ليس له من المشاكل إلا تلك المتعلقة بطمع القوى الخارجية الكبرى في ثروته. ومن ثم غطت شخصية القذافي، الذي استنفذ الكثير من الجهد كي يبقى محط أنظار العالم، على كل ما يتعلق بالشأن الاجتماعي-السياسي الداخلي لبلده بكل تعقيداته.
- العامل الثالث هو أن المحللين الذين هرعوا لتفحص الواقع الليبي في محاولة منهم لفهم الأحداث الجارية، اصطدموا بشخ المعلومات المتعلقة بمكونات هذا المجتمع الداخلية، تلك التي يبني عليها اليوم الفاعلون السياسيون أهدافهم وسلوكهم ومواقفهم واستراتيجيات عملهم.

### تاريخ الدولة في ليبيا بدأ من دولة الاستقلال

أهم ما حدث في ليبيا سياسيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والثالث الأول من القرن العشرين هو تغيير شروط الفعل السياسي وأدواته، بطريقة قضت على تنوع واستقلالية الديناميكيات المحلية التقليدية لصناعة الزعامة، وجعلت هذه الأخيرة حكرا على من يمسك بالدولة المركزية. وقد كان هذا شأن النظام الملكي الليبي الذي نشأ مع الدولة المستقلة، وشأن النظام الجماهيري الذي أصبح معمر القذافي زعيمة الأوطان منذ سنة 1969.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قضى الأتراك بعد عودتهم إلى ليبيا على النموذج البدوي المحارب، وبذلك توقف البدو عن إنتاج الزعماء، و عن تنظيم التحالفات الكبرى تحت راية زعمائهم المشهورين للتفاوض على تقاسم النفوذ مع باشا طرابلس في المناطق الداخلية البعيدة. وفي بداية القرن العشرين أكمل الإيطاليون تجريد السكان من السلاح، وفككوا النظام الاقتصادي للبدو، ذلك الذي يقوم على التنقل في الفضاء وتربية الماشية والغزو، وأجروا تحولات راديكالية على المدن جعلتها شيئا فشيئا تتحول ديمغرافيا واقتصاديا وسياسيا إلى مراكز للقوة الحقيقية في البلاد.

وفي مقابل ذلك تطورت في المناطق الشرقية من ليبيا بداية من 1840 - المجموعة السياسية الطرقية الفذة التي أسسها وتزعمها الشيخ الصوفي الشهير محمد بن علي السنوسي، وعرفت باسم الإخوان السنوسيين. وقبل مجيء الإيطاليين إلى البلاد سنة 1911 استناد هؤلاء من تغاضي الدولة العثمانية عنهم خدمة لمصالحها في ذلك الوقت، وتحولوا إلى ما يشبه

الدولة داخل الدولة على المستوى التنظيمي والمالي والحربي، وهو ما مكّنهم عندما خسر العثمانيون معركتهم مع الإيطاليين وانسحبوا من البلاد سنة 1912، من الاضطلاع بمهمة تنظيم الحياة الاجتماعية في برقة والقيام بمهمة التصدي للمحتلين.

وبسبب عدم تكافؤ القوى بين الطرفين استطاع الاستعمار الإيطالي في النهاية تفكيك الروابط الموضوعية التي كانت تربط بين الإخوان السنوسيين (الزوايا والأوقاف)، ودمروا أسس الاقتصاد البدوي الذي كان ينظم حياة أتباع الزعيم السنوسي، وطرّدوا هذا الأخير ومن تبقى من أعضاء قيادته إلى خارج البلاد.

وموازة مع هذين المسارين، قضى العثمانيون سنة 1835 على الزعامة العسكرية البيروقراطية المحلية في طرابلس بعدما عادوا إليها، وسَمَوْا على رأس البلاد واليًا خاضعًا في كل ما يفعله إلى إدارة الباب العالي في إسطنبول، واضعين بذلك حدًا لأي ديناميكية سياسية داخلية من شأنها أن تنتج زعامة محلية حضرية من النوع الذي قضوا عليه. وبعد ذلك عمق الإيطاليون إيمان حكمهم هذا الوضع من خلال حل كل مؤسسات الحكم العثمانية التي وجدوها في البلاد واحتكروا السلطة وحدهم.

### ما الذي تولد عن هذا الوضع؟

بعدما بسطت إيطاليا نفوذها على البلاد، كانت الساحة السياسية الليبية الداخلية قد فرغت من كل قياداتها الفاعلة، ولم يبق في الداخل إلا بعض الإداريين القدامى والمتقنين الذين لم يجدوا أمامهم أي فرصة للنشاط سياسيًا في ظل الحكم الإيطالي الفاشي، وكذلك بعض الأعيان الذين تحالفوا مع الإيطاليين نظير الحفاظ على مصالحهم الخاصة. ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد رحيل المحتلين إثر هزيمتهم خلال الحرب العالمية الثانية في الشمال والجنوب من طرف القوات البريطانية والفرنسية، مسنودة من بعض الليبيين الذين انتظموا على عجل في كتائب قتالية تحت قيادة من تبقى من السنوسيين القدامى والجيش البريطاني.

من الناحية التاريخية تشكلت الحركة الوطنية الليبية على أساس هذه التركيبة العثمانية-الإيطالية المميزة: تفكك كل عناصر الديناميكيات المحلية المنتجة للزعامة البدوية المحاربة والدينية الطرقية والعسكرية البيروقراطية الحضرية، دون نشأة أطر سياسية جديدة تتجمع فيها القوى الاجتماعية التي بعث الاستعمار قواعدها التقليدية. وحتى الليبيون الذين واصلوا معركتهم خارج البلاد في مصر والشام وتونس دون كلل، لم يرتقوا في عملهم إلى مستوى التنظيمات القوية الحديثة ذات التأثير الحاسم في الداخل. ولذلك فإن الأحزاب التي نشأت في البلاد، بعد الحرب العالمية الثانية وفي إطار الحركة الوطنية الليبية الجديدة، تزعمها سياسيون لم يتمرسوا طويلاً على العمل السياسي بالليات العصر الحديث، متمثلة في الأحزاب والنقابات (كانت الطبقة العمالية شبه غائبة في ليبيا)، وظل الكثير منهم يعمل في إطار عائلي زيوني غير قادر على اختراق المجتمع الليبي على أساس فكرة الانتماء الوطني والحقوق المدنية التي تتخطى القرابة والجيرة والطائفة.

وفي المنطقة الطرابلسية فإن الحزب الذي توفرت فيه بعض ملامح الحدائث السياسية، رغم الحيز الزمني الضيق الذي نشط فيه (تأسس سنة 1950، أي سنة واحدة قبل الاستقلال)، وهو حزب "المؤتمر الوطني الطرابلسي" (ونلاحظ ارتباطه الإقليمي بالمنطقة الغربية للبلاد) بقيادة بشير السعداوي، فقد خسر الانتخابات النيابية الأولى في البلاد تمامًا بسبب خصائصه هذه وعداؤه للقوى من خارجه. أما في برقة، فإن الإخوان السنوسيين قد أسسوا سنة 1948، أي قبل الاستقلال بثلاث سنوات فقط؛ بقيادة إدريس السنوسي، الشيخ الأعلى حتى ذلك الوقت للطريقة السنوسية[\*]؛ تنظيمًا سياسيًا أطلقوا عليه اسم "المؤتمر الوطني البرقاوي" (ونلاحظ أيضًا ارتباطه الإقليمي) مانعين عن غيرهم -وبالتحديد جماعة نادي عمر المختار الحدائين- تشكيل أي تنظيم سياسي مستقل.

على مثل هذه الهشاشة من الحدائث السياسية نشأت إذن الدولة الليبية المستقلة، وهي في ذلك لا تختلف عن كثير من الدول العربية. صحيح أن الدولة الليبية الجديدة بنيت على أسس بيروقراطية تتضمن شكليًا كل خصائص الدولة العصرية. وصحيح أيضًا أنها قامت على دستور ساعد على وضعه كبار خبراء الأمم المتحدة في القانون. وصحيح كذلك أنها كوّنت شيئًا فشيئًا نخبة سياسية تدير شؤون المؤسسات العامة وفق مقتضيات عمل المؤسسات البيروقراطية.

لكن الدولة الفتية التي نشأت في رحاب الأمم المتحدة، بسبب الظروف الخاصة التي مرت بها ليبيا ونخبها السياسية، منعت بسرعة على المجتمع المدني كل شكل من أشكال التنظيم السياسي المستقل، وهذا في ظل ضعف كبير للحركة النقابية التي لعبت في تونس ومصر والمغرب دورًا مهمًا في حماية المعارضين للسلطة من تغول الدولة الجديدة المستبدّة. ومن ثم لم يبق إلا ملك- زعيم يدير شؤون الدولة بوساطة مجموعة سياسية تشكلت حوله وفق منطق القرابة والزبونية، وتستخدم القدرات

القمعية غير المسبوقة التي وفرتها لها الدولة كي تمنع تشكل زعامات سياسية جديدة معارضة لسلطات الملك الواسعة أو تطالب باقتسام الحكم مع مجموعته "الزعامية".

### الانقلاب العسكري سنة 1969 وظهور معمر القذافي على مسرح الأحداث

خلال شهر أيار/ مايو من سنة 1969 وصل جعفر نميري إلى الحكم في السودان عن طريق انقلاب عسكري. وفهم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أن هذا الحدث قد تكون له ارتدادات في الجوار، فطلب من سفير تونس في طرابلس آنذاك الطبيب السحباني الاتصال على عجل بالملك إدريس السنوسي وإبلاغه الرسالة التالية: "بلادكم الشاسعة التي حباها الله بثروات كبيرة تشكو من فراغات ثلاثة: فراغ ديمغرافي وفراغ ثقافي وفراغ سياسي. الفراغ الديمغرافي لا يمكنكم سده في المدى المنظور، والفراغ الثقافي يمكنكم التعامل معه ولكن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً وجهداً كبيراً، أما الفراغ السياسي فيمكنكم معالجته من خلال التصالح مع النقابة والكف عن التضييق على المناضلين النقابيين عندكم، ومنهم سالم شيدة، لأن النقابات وُجدت كي يقع التفاهم معها؛ وتكوين حزام من المؤسسات الوسيطة بينكم وبين الشعب، وذلك هو ما سيحمي الثروة التي أعطاهم لك الله". وبعد ذلك بأربعة شهور فقط حدث الانقلاب الذي أطاح بالملك السنوسي في ليبيا.

إن ما يثير في رسالة بورقيبة إلى الملك إدريس ليست قوة حدس الرجل بقدر ما هي فكرة الفراغ التي تحدث عنها. والفراغ الثقافي والسياسي الذي تحدث عنه بورقيبة في ذلك الوقت لا يعني فراغ ليبيا من الثقافة ومن المؤسسات التقليدية الوسيطة بين النظام الملكي والشعب، إنما فراغ البلاد من مؤسسات العمل السياسي الحديثة. ويمكن هنا أن نفهم أن ما كان حاضراً في ذهن بورقيبة في تلك اللحظة هو التجربة العريقة للحزب الدستوري الذي كان يترجمه، وعراقة المؤسسات النقابية الموازية لقوة الدولة في التجربة التونسية. وهكذا فإن ما ينبغي استخلاصه من هذه الملاحظة هو أن الانقلاب العسكري الذي حدث في ليبيا سنة 1969 إنما كان بفعل ذلك النوع من الفراغ.

وبالفعل فإنه حينما وصل القذافي إلى الحكم لم تكن هناك مؤسسات مدنية مستقلة يمكن في إطارها تنظيم الفعل السياسي بشكل حديث، ولم يكن الملك يختار وزراءه من بين أعضاء أحزاب نالت ثقة المواطنين أو حتى من حزب قوي يصوغ تطلعات جزء هام من الشعب. وفي المقابل كانت طفرة البترول قد وفرت للبلاد فائضاً مالياً ضخماً ساهم توزيعه في تخلي الليبيين عن سائر أنشطتهم التقليدية الرعوية والفلاحية والحرفية، وحوّلهم إلى موظفين أو عاملين عند الدولة يعيشون من الميراثات والإعانات التي تمنحها لهم. وبما أن البترول قد وفر لهذا البلد عوائد مالية غير مسبوقة في عهد الملك السنوسي، بدأت تُصرف في التعمير والإنشاء، فإن الوظائف الوزارية والإدارية العليا أعطت لأصحابها، الذين هم في الأغلب أقرباء الملك وزبائنه وأحلافه، فرصة إعادة إنتاج هذه العلاقات نفسها مع الأوساط الاجتماعية التي ينحدرون منها، مستخدمين نفوذهم في محاباة ذويهم وأصحابهم.

وهكذا، فإنه في الوقت الذي كان فيه كل شيء في المدن والقرى يتحرك بفعل أشغال التهيئة العمرانية، كانت النخبة السياسية الليبية تحتكر بطرق شتى الموارد والتعم التي يمنحها الملك، وكان الليبيون الذين لا يملكون من المواصفات الاجتماعية ما يسمح لهم بالوصول إلى تلك الموارد، دون سلوك طريق الفئات وفقدان الكرامة، غير راضين عن الوضع.

لقد كانت تلك اللحظة السوسولوجية التي وصل فيها معمر القذافي إلى السلطة. ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه فوجئ العسكري عديم التجربة بمقتضيات الفعل السياسي العلني بذلك الفراغ الذي تحدث عنه بورقيبة. فكان من جملة ما بادر به مجلس قيادة الثورة الذي أنشأه القذافي -إلى جانب تأميم شركات التأمين والبترول والبنوك وإغلاق القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد- أن أسس حزباً جديداً سماه "الاتحاد الاشتراكي العربي"، محاكاةً لما فعله عبد الناصر في مصر، وكان يأمل أن يساعده في مقاومة ما كان يسميه الرجعية، أي مجموعة أقرباء الملك المخلوع وزبائنه وأحلافه، وأن يصنع له شرعية سياسية خاصة على أساس مقاومة الاستعمار ونصرة الحق العربي والثورة على بقايا النظام الذي أطاح به.

### الزعامة الجماهير واللجان الثورية

لم تنشأ زعامة معمر القذافي بعدما استولى على السلطة، بل العكس هي ما مكنه من ذلك، لكن أجهزة الدولة الحديثة، ومواردها غير المسبوقة، قد ساعدته على الاحتفاظ بتلك الزعامة وجعلها في صلب مؤسسات الدولة التي أعاد بناءها على المقاس. بطبيعة الحال، لا بد من الانتباه هنا إلى أن قسماً كبيراً من بيوغرافيا معمر القذافي التي كتبت بعد 1969 (ربما لم يكن لكتابتها أي معنى قبل هذا التاريخ) قد صمّم من أجل تأكيد تلك الزعامة في حد ذاتها. لكن ما سجلته ميريليا بيانكو سنة 1973، من خلال عدة حوارات أجرتها مع زملاء القذافي من أعضاء مجلس قيادة الثورة وغيرهم ممن عرفوه واشتغلوا معه، تؤكد كلها -رغم أن المستجوبين كانوا في تلك اللحظة يتحدثون عن زعيمهم- على شيء واحد وهو أن القذافي كان

"شخصية مُبادرة"، بما يعني أنه شجاع وذكيّ ويتحمّل مسؤوليّة فعله، ممّا يجعل الذين يجرحهم خلفه بحركته ونشاطه يتقون به ويلتقون حوله ويعتبرونه شخصاً استثنائياً. وقد عبّر عن ذلك بدقّة محمد الزوي الذي استجوبته ميريلا بيانكو بشأن القذافي، حينما قال: "إنّ القذافي شخص من التفرد والاختلاف عن جميع أنماط الأشخاص الذين يمكن أن نقابلهم بشكل عادي في الحياة ما يجعلني أحياناً، أنا الذي عرفته عن قرب، أقرّ بأنني غير قادر على التفاضل إلى كنهه" [3]. وبالفعل فقد كان القذافي هو الشخصية المحوريّة التي التفّ حولها الثّقان المدني والعسكري للمجموعة السياسيّة السّريّة الصّغيرة التي نفذت انقلاب 1969.

لكن هذه الخصائص الشخصية لم تكن حكراً على القذافي، فجميع الزّعماء السّياسيين في العالم وحتى المدنيون منهم في الاقتصاد والإدارة يتمتّعون عادةً بهذه الخصال. ولذلك فإننا لا نستطيع فهم الطريق التي سار فيها القذافي وكلّ أعضاء المجموعة النّواة التي شكّلها (وهي تشبه سوسيولوجياً؛ من ناحية انتمائها إلى جهات وأوساط اجتماعيّة مختلفة؛ المجموعة النّواة التي شكّلها الشّيخ محمد بن علي السنوسي في القرن التاسع عشر، وتولدت عنها مجموعة الإخوان السنوسيين)، إلا إذا وضعنا مثل هذه الشّخصية النموذجية في إطار الإرث الثقافي والسّياسي والاجتماعي الذي اشتغل فيه كلّ الزّعماء اللّيبين الذين سبقوه. والعنصر الأساسي في هذا الإرث التاريخي هو أنّ الزعيم لا بدّ وأن يحكم وأن يحتفظ بالحكم ويملك الموارد والنعم ويوزّعها ويقهر (مادياً أو رمزياً)، سواء كان ذلك بأدوات المجموعة البدويّة المحاربة، أو بأدوات المجموعة الطرقيّة الدينيّة، أو بأدوات المجموعة العسكريّة البيروقراطيّة، وفيما بعد بأدوات الدّولة العصريّة، وذلك رغم عدم تكافؤ القوى بين هذه النماذج.

لقد تقاطع الضّعف الكبير الذي وجد عليه القذافي الحياة السياسيّة الحديثة في البلاد مع طموحاته الشّخصيّة، ومع الإرث الثّقافي الزّعامي الذي تشبّع به بشأن الكيفيّة التي يُنظّم بها الفعل السياسي، ليُجعل من خيار الاحتفاظ بالسلطة خياره الاستراتيجي الأوحد، وهو ما يتناقض تماماً مع أيديولوجيا الأحزاب والنقابات والمؤسسات المدنيّة الحديثة.

وبمجرد أن ظهر للقذافي -وهو القيادي البارز من بين أعضاء "مجلس قيادة الثّورة"- أنّ حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" لا يمثّل الآليّة المواتية للفعل السياسي الزّعامي، بالضماتانات والمواصفات التي ينشدها، أعلن حلّ ذلك الحزب، ومنع كافة أشكال التنظيم السياسي الممكنة، ونادى بزحف الجماهير على السّلطة تحت شعار "السّلطة للشعب"، وفتح الباب لمن كانوا خارج شبكات القرابة والزبونية التي أرسّتها المجموعة الزعاميّة الملكيّة المنهارة -خاصّة الرّيفيين منهم- كي ينخرطوا في الفعل السياسي تحت شعار "الخيمة تنتصر على القصر".

ومن بين هذه الجماهير التي أصبح الملهم المُخلّص من العبوديّة الاجتماعيّة (شعار: "السود سيسودون")، ومن الهامشيّة السياسيّة (شعار: "السّلطة للجماهير")، شكّل الزعيم الصاعد، اعتماداً على الوسائل التي منحها إيّاه الربيع التّفطي، مجموعة سياسيّة قرابية زبونية جديدة سمّاها اللّجان الثّورية، و"انتخب" أعضاءها الموثوق بهم من بين أولئك الذين لم يكن لهم "أصحاب" متنقون في السّلطة القديمة. وشيئاً فشيئاً بدأ القذافي يملأ ذلك الفراغ الحدائث الذي تحدّث عنه بورقيبة بمجموعة زعاميّة جديدة، مواصفاتها الاجتماعيّة حديثة (أفرزتها التحوّلات التي أحدثتها دولة الاستقلال والطفرة البتروليّة الأولى)، والّيّات بنائها واشتغالها زعاميّة تقليديّة، تنبذ الالتزام بالسّاتير المكتوبة ولا تقبل بتأطير النّشاط السياسي داخل مؤسسات بيروقراطيّة.

وخلال فترة زمنية طويلة نسبياً، تخلص الزعيم - كما تقتضي مبادئ احتكار الزّعاميّة- من معظم "الرفاق" القدامى في "مجلس قيادة الثّورة"، واستغلّ منصبه السياسي كي يعيد اختراع لبيبا جديدة على مقياس طموحاته الخاصّة، ووفق تصوّراته لما ينبغي أن يكون عليه العمل السياسي، وبحسب فهمه لخصائص المجتمع اللّيبني. والأداة الحاسمة التي استخدمها القذافي هي التحكم في إعادة توزيع الثروة في اتجاه لا يترك أيّ فرصة للاقتصاد كي يولد نسيجاً اجتماعياً، تنبت على أرضه قوّة سياسيّة معارضة. ومن ثمّ، لم يبق أمام الطامعين في الموارد والجاه إلا نعم الزّعيم وسلطته. وفي هذه الأثناء، وطّد القذافي دعائم سلطته عن طريق اللّجان الثّورية التي انبثقت أعضاؤها من وسط "الجماهير الشعبيّة" في كلّ مكان، وعلى أنقاض المتنفذين القدامى في القرى والوادي والمدن، إلا من التحق بالركب في الوقت المناسب، فظهرت الجماهيريّة العربيّة اللّيبية الشعبيّة الاشتراكيّة العظمى على مسرح الأحداث العالميّة تحت صورة معمر القذافي الكاريزميّة وشخصيّة المشاغبة.

## نهاية الدولة الزعاميّة؟

إنّ ما كان يثير المحلّلين والمراقبين للوضع في ليبيا خلال الأربعين سنة الماضية هو الاضطراب المستمرّ للحياة السياسيّة في البلاد. ويحيل بعض المحلّلين تلك الظاهرة إلى شخصيّة معمر القذافي نفسه التي تكره الروتين وتحبّ الأضواء وصخب النّشاط السياسي الممسرح. وهذا صحيح إلى حدّ ما. ولعلّ جاه السّلطة ونعمها، والتعود سنين طويلة على القيادة واعتباراتها،

قد ضخم كثيرا من هذا الجانب في شخصية الرجل، لكن الأسس السوسولوجية والأنثروبولوجية لهذه الظاهرة تكمن في رأينا في مكان آخر. ذلك أن النظام الزعامي (كما قدمنا مواصفاته في غير هذا المكان) يشكو من علة هي في حد ذاتها جزء من كينونته السياسية. ففي غياب نظام من القوانين -أو من القيم التي لها قوة القانون- تساعد على نقل السلطة بين الأجيال بطريقة سلمية، كما هي الحال مثلا بالنسبة إلى المشيخة الكبرى لدى بعض الطرق الصوفية أو في النظم الملكية الدستورية الحديثة؛ يعجز النظام الزعامي عن ضمان استمرارية مؤسسات الحكم من جيل إلى جيل دون اللجوء إلى العنف المادي أو إلى التحايل على القوانين. بل إن النظام الزعامي في أخلص مظاهره، كما يمثل معمر القذافي، يكره حتى وجود قانون ينظم علاقة الحكم بينه وبين من يحكمهم. وبما أن النظام الذي أرساه القذافي يغلُق الباب بشكل محكم أمام التداول السلمي على السلطة، فإن المكانة السياسية التي يحتلها على رأس هذا النظام كانت دائما محط طمع أعدائه الطموحين غير المعلنين. كما أن أقرب المراتب من الزعيم كانت دائما موضوع صراع بين أتباعه، بين أبنائه أولا، ثم بين أعضاء اللجان الثورية الذين يعتمد عليهم في المحافظة على شروط احتكار إنتاج زعامته. وهذا هو المحور الحقيقي للتوتر المستمر في الحقل السياسي الليبي، إذ أن الزعيم مضطراً باستمرار إلى إعادة ترتيب المواقع والروابط التي تحدد نصيب كل طرف من موارد دولته ونعمها بحسب السياق الداخلي والمخاطر الخارجية.

تنتشر اللجان الثورية في ليبيا في كل مكان تقريبا (شعار: "اللجان في كل مكان"). وهي ليست حزبا يمكن للأصول الاجتماعية لمنتسبيه أو لأيدولوجيتهم أن تضع قيودا ولو أخلاقية أمام حرية الانتماء إليه. وأعضاؤها غير مقيدون في نشاطهم -القاعدي على الأقل- بنظام بيروقراطي يفرض على المنتمي إليه التدرج في مراتب القيادة على قاعدة قدرته على الإشعاع السياسي بين أعضاء التنظيم، واعتمادا على الانتخابات الداخلية. إنها إطار تنظيمي يشبه الرداء غير المفصل الذي يمكن له أن يتلبس بكل وسط اجتماعي دون التأثير بقاطعاته العمومية والأفقية. وبما أنه كذلك، فهو قادر على الاشتغال سياسياً على كل تفاصيل علاقات القرابة والجيرة والصحة والمصلحة التي تربط بين الناس.

وهكذا أصبح كل مكون اجتماعي أو جغرافي أو ثقافي من مكونات المجتمع الليبي مخترقاً من طرف اللجان الثورية. وفي تقاطع معها، أسس القذافي -الذي يعتبر القبيلة رداءً اجتماعياً وظيفياً- ما سماه المجالس القبلية، وهي إطار تتم من خلاله مراقبة العلاقات الداخلية التي تربط بين المجموعات القبلية في كل مكان، وتطويرها لمصلحة النظام السياسي السائد. لكن تجربة القذافي الطويلة في الحكم بينت له أنه مهما طوّر من أساليب المراقبة السياسية، فإن المجتمع قادر دائماً على ابتكار أساليب الإفلات من تلك المراقبة. ولسدّ مثل هذه الفجوات أسس في منتصف التسعينيات تنظيماً آخر يتقاطع مع "اللجان الشعبية" و"المجالس القبلية" ولكنه يختلف عنهما أيضاً سماه "القيادات الشعبية"، وهو موجه تحديداً إلى مراقبة الأحياء الشعبية في المدن. وفوق كل هذا الأطر وتحتها وبينها، شكل القذافي منظومات أمنية خاصة تراقب الجميع ويراقب بعضها البعض، كما سمح لأبنائه بتكوين كتائب عسكرية جيدة التسليح لحماية النظام عند الحاجة الماسة، دون الاعتماد على الجيش النظامي.

وهكذا أصبح بإمكان معمر القذافي أن يترتب على قمة تنظيم قرايبي زبوني أمني لمجموعة زعامية فذة، أمنت لنفسها موارد الدولة، ومنعت بالقوة والسياسة تبلور أي ديناميكية مستقلة لزعامة غير زعامته الأوحده. وبما أن اللجان الثورية لا تحكم بل تحرص على الثورة المستمرة وعلى حكم الشعب لنفسه دون وسطاء، فإن زعيمها لم يحصر نفسه في أي وظيفة سياسية دقيقة توجب المحاسبة أو المساءلة. فهو مثل الملك الدستوري غير مسؤول عن سياسة حكومته، ومنصبه الثوري خارج عن كل منافسة مثملا هي حال شيخ الطريقة.

لكن ليبيا 2011 لم تعد ليبيا 1969، فخلال هذه السنين الطويلة أصبح معظم الليبيين يسكنون المناطق الحضرية ومرتبطين بشبكات الماء والكهرباء والهاتف. كما أن زيادة الدخل الفردي للسكان أعطت للكثير منهم فرصة السفر والاطلاع بشكل مباشر على ما يجري في العالم الخارجي على المستوى التنموي والثقافي، بينما وفرت لهم وسائل الإعلام الحديثة فرصة المقارنة السياسية بين ما يجري في بلادهم وبقية العالم.

على مستوى آخر، بدأت المعاهد الثانوية والجامعات تفرغ في سوق العمل الليبية أعدادا كبيرة من طالبي الشغل، لم يهيئوا مهنيًا وثقافيًا واجتماعيًا لأخذ مكان الأجانب في الأعمال الحرفية والصناعية والخدمية، أو لتعويض هؤلاء في قطاعات البناء والفلاحة وغيرهما، فاستقروا على البطالة عالية على عائلاتهم وغير قادرين على تأسيس عائلات خاصة. وفي مقابل ذلك نشأت نخبة من جيل جديد محظوظ سياسياً واقتصادياً، هو جيل أبناء اللجان الثورية ومختلف التنظيمات الأمنية -الذرع الواقية للنظام- الذين تمرس آباؤهم في استخدام روابط القرابة والزبونية لشق الطرق نحو موارد الدولة ونعمها وسلطاتها. وقد جعلتهم مواصفاتهم هذه موضوع تنافس بين أتباع الزعيم المحيطين به، ومنهم بالتحديد أبناء العقيد.

ولكن في هذا الوقت أيضًا بدأ الأفق الاجتماعي يزداد انسدادًا أمام كل من لم يغم شيئًا مُرضيًا من موارد البترول الطائلة، تلك التي يعد بها القذافي شعبه في بداية كل سنة ثورية جديدة بمناسبة المؤتمرات العامة للجان الثورية. وبدأت وطأة الاستبداد السياسي تجد تعبيراتها المضادة والمختلفة، وتارة في التنظيمات السياسية الدينية السرية التي يقتلها النظام تقبيلًا (حادثة سجن أبو سليم في طرابلس على سبيل المثال)، وتارة في الانقلابات العسكرية الفاشلة التي اعطت منها الزعيم فأضعف جيشه إلى الحد الأدنى من القوة، وتارة في تشكيل جبهات معارضة في الخارج سرعان ما يلصق بها القذافي تهمة الخيانة والاستقواء بالخارج. ورغم أن النظام صمد في وجه كل هذه المحاولات، إلا أنها شكلت إيذانًا بدخوله في أزمة حقيقية، خاصة عندما صارت مطالب الديمقراطية أكثر إلحاحًا على الأنظمة السياسية المجاورة، ثم انفجرت الثورات الشبانية من حوله في تونس ومصر. ورغم ذلك فإن سؤال الحداثة السياسية الذي سيبقى مطروحًا في ليبيا هو: إذا كان القذافي قد منع الليبيين من التدرب على ممارسة الفعل السياسي بأدوات العصر الحديث فهل سيعيدون التأسيس لدولة زعامية جديدة من بعده؟

## آفاق مستقبلية

يعكف المحللون عادة، عندما يقيمون أداء نظام سياسي يحتضر، على التنبؤ في الفرص السياسية التي أتاحت له كي يتفادى السقوط وأضاعها لسبب أو لآخر. وفي حالة القذافي، كانت فرصة التوافق على تسليم السلطة لابنه سيف الإسلام، واعتماد دستور يسمح بالتداول المستقبلي على السلطة، محط الأنظار وموضوع الكثير من التحليل. لكن الفرصة ضاعت رغم أن مخاطر السقوط كانت تدق باب النظام بقوة، وهو ما أثار دهشة الكثير. والحقيقة أن الثقافة السياسية والبنية السيكولوجية للزعماء تلعب دورًا لا يجب أن يستهان به في إنجاز مثل هذه المسارات السياسية أو إفشالها، لكن الحالة الليبية جد مميزة، فالقذافي وصل إلى السلطة وعمره أقل من ثلاثين سنة، ولكي يستمر في منصبه قضى أكثر من أربعين سنة يشيد نظامًا سياسيًا خاصًا يقوم على مبدأ فرض الزعامة على الآخرين، وحشد كل آليات إعادة إنتاج الأتباع، مستخدمًا في ذلك ثقافة تقليدية تفرزها روابط القرابة والزبونية والعنف، وهذا بدوره جعله إلى حد ما سجين مقتضيات التوازنات الداخلية لأولئك الأتباع.

وبما أن مبدأ فرض الزعامة لا تقّده قيم ولا قوانين ولا أعراف، إذ القيادة لمن يتزعم القوم باقتدار، وأن الأتباع يشكلون دائمًا مجموعات زبونية تلتفت حول أفراد الحلقات الأقرب من الزعيم (وهؤلاء عادة ما يكونون في مثل هذا النوع من النظم الأبناء والأصهار والقلة من الأصحاب الموثوق بهم)، فإن من العوائق الإضافية التي لم يجد لها القذافي حلاً في الوقت المناسب هو أن مبدأ الزعامة كان يعطي نظريًا لأبنائه الكثر نفس الحظوظ في خلافة والدهم. ووفقًا لهذا المبدأ فإن ما يكون قد عطل تسليم السلطة لسيف الإسلام هو بالضبط صراع الأبناء على الزعامة في ظرف يرفض فيه القذافي نفسه - وهذا من سوء حظ ليبيا أيضًا - التخلي عنها.

من خلال هذه المواصفات السوسولوجية والأنثروبولوجية لنظام الدولة السائد في ليبيا، وللتجربة التاريخية لمختلف الفاعلين السياسيين في هذا البلد، بات واضحًا اليوم كيف جرّ معمر القذافي الثوار إلى ميدان الحرب، حيث لم يكن بينه وبينهم أي إطار تنظيمي مستقل يؤطر العمل السياسي ويفسح المجال للفعل والتفاوض السلمي الإيجابي. كما تفسر خصائص النظام الليبي المذكورة كيف استطاع القذافي حتى الآن أن يقاوم الثائرين في أغلب مناطق ليبيا ملوحًا في وجوههم بما تبقى من عناصر مجموعته السياسية الفذة. إن نظام القذافي لن يستمر في البقاء طويلًا، لأنه خسر كامل شرعيته الأخلاقية، وإنه ربّما يسير إلى نهاية درامية لا يسمح بها النموذج السياسي لنظامه. غير أن ما تشكو منه الثورة الليبية حتى الآن هو في رأينا غياب المثقفين الليبيين الحداثيين عنها، وهو ما جعل أغلب المتحدثين اليوم باسمها يستخدمون مفردات "القبائل" و"العروش" و"الأقارب" التي يعتمدها النظام الاستبدادي في التضييق ضد الثورة، فمتى كانت الثقافة القبليّة منتجة للخطاب والممارسة السياسية الحديثة؟ ألم يثر عليها نشطاء نادي عمر المختار منذ أربعينيات القرن الماضي؟ ألم ينتقدها بشدة بعض أعضاء الحزب الوطني في طرابلس أيام بشير السعداوي، لأنها لا تستجيب لطموحاتهم؟ ألم يرفع أبطال مجلة "الا" الفيتو في وجهها قبل أن يسكتهم نظام معمر القذافي؟ وأخيرًا فإن أهم رسالة توجه للثورة في ليبيا اليوم هي: يا سياسيين ليبيا ومثقفيها، قدموا لشعبكم بديلاً ثقافيًا سياسيًا حديثًا!